

أثر العجز الموازني على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2018 باستخدام نموذج ARDL  
The effect of the budget deficit on the inflation rate in Algeria For the period 2000-2018 using  
the ARDL model

فاتح صيد\*

جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: seidfateh@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/12/30

تاريخ الاستلام: 2021/11/22

**ملخص:** تهدف الدراسة لتحليل وقياس أثر العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000-2018 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة وقصيرة بين العجز الموازني والتضخم، فالارتفاع في العجز الموازني يؤدي الى الانخفاض في معدل التضخم، لذلك نوصي بضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية و محاربة اشكال الفساد.  
الكلمات المفتاحية: عجز موازني؛ تضخم؛ نمو اقتصادي، الجزائر ؛ نموذج ARDL.

الترميز الاقتصادي JEL: F32؛ F43؛ H62

**Abstract :** This study analyses and measures the impact of budget deficit on Inflation in Algeria for the Period 2000-2018, using the ARDL model. We conclude that there is a long and short run relationship that exists between the budget deficit and Inflation; where the increase in the budget deficit leads to a decrease in the rate of inflation; therefore we recommend the necessity of coordination between monetary and financial policies, while combating corruption.

**Keywords :** budget deficit; Inflation; economic growth ;Algeria; ARDL model.

**JEL Classification Codes :** F32 ; F43 ; H62

#### تمهيد :

يعد موضوع عجز الموازنة العامة والتضخم من الموضوعات التي تحتل حيزا كبيرا وهاما في الجدل بين المدارس الفكرية الاقتصادية، فالموازنة العامة تعكس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحديدًا بواسطة سياسات جانب الطلب (أو الإنفاق) الكلي والضرائب، كما تعد مؤشر استرشادي لطبيعة واتجاه السياسة المالية، وعجز الموازنة كذلك له تداعيات كثيرة ذات الصلة بالاستقرار والنمو الاقتصادي، فحجم العجز وطرق تمويله لها آثار على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها التضخم، وقيمة العملة الوطنية، وأسعار الفائدة، وحجم الدين المحلي والخارجي وابعاء هذا الدين على الاجيال المستقبلية، كما أن لعجز الموازنة آثار على حوافز الادخار، والاستثمار، والاستهلاك والتوازن الخارجي، وهذه الآثار لا تزال موضع جدال واختلاف بين الاقتصاديين .

تعد الجزائر واحدة من الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على مورد البترول انتاجا وتصديرا، كما يساهم هذا المصدر في تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لقد أدى التطور الذي أصاب أسعار البترول خلال العقد الماضي والسنوات الأولى من العقد الحالي إلى زيادات ضخمة في عوائد وإيرادات هذا المصدر، كما رافق تلك الطفرة قفزة غير مسبوقه في الإنفاق الحكومي والاعفاءات الضريبية، وكان للتراجع الذي شهدته اسعار البترول منذ سنة 2014، تداعيات كثيرة، وخاصة على المالية العامة للدولة من خلال انكماش الموازنة، فالجباية البترولية شكلت خلال الفترة (2000-2018) حوالي 67% كمتوسط سنوي مع استمرار في نفس الوقت المنحى التصاعدي للإنفاق العام، على اثر ذلك شهدت الموازنة العامة عجوزات منذ مطلع العقد الماضي وازدادت حدة خلال السنوات القليلة الماضية .

نتيجة لهذه الظروف أصبح الجدل حامي خلال السنوات الأخيرة حول عجز الموازنة العامة وآثاره وتكاليفه على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التضخم، من هذا المنطلق جاءت إشكالية الدراسة الرئيسية:  
ما مدى تأثير العجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟ .

#### • فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الجزائر.

- توجد علاقة سببية طويلة وقصيرة المدى بين عجز الموازنة والتضخم في الجزائر.

#### • أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى ابراز التأصيل النظري للعلاقة بين عجز الموازنة والتضخم، وكذلك قياس أثره في الجزائر للفترة 2000-2018 .

#### • هيكلية الدراسة:

لغرض الوصول الى اهداف الدراسة السابقة قسمنا الدراسة الى محورين :

أولاً: التأصيل النظري لأثر العجز الموازني على التضخم

ثانياً: قياس اثر عجز الموازني على معدل التضخم في الجزائر

#### • الدراسات السابقة :

هناك عدد من الدراسات التي حاولت تحليل اثر العجز الموازني على التضخم، وكذا محاولة قياس هذا الاثر باستخدام مجموعة من النماذج الاحصائية ومن بين هذه الدراسات نذكر:

دراسة عثمانى انيسة، بوحسان لامية بعنوان دراسة قياسية لأثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج VAR ، وقد توصلت الى وجود علاقة عكسية وقوية بين العجز الموازني والنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي (عثماني و بوحسان ، 2018)

دراسة احمد عبد الله سلمان الوائلي، مرتضى حسين لفته البديري بعنوان التأثير المتبادل لظاهرتي التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2011، وقد هدفت لدراسة العلاقة التبادلية بين العجز الموازني و التضخم في العراق باستخدام نموذج التكامل المشترك وقد توصلت الى ان عجز الموازنة يؤثر وبشكل كبير على التضخم ، اما التضخم فانه لا يؤثر على العجز الموازني ، أي ان هناك علاقة في اتجاه واحد ينطلق من العجز الموازني الى التضخم ( سلمان الوائلي و لفته البديري، 2015، الصفحات 94-125).

دراسة صباح صابر محمد خؤشناو بعنوان تحليل وقياس اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة 1988-2017، وقد هدفت الدراسة باستخدام برنامج SPSS الى تحليل وقياس اثر كل من العجز في الموازنة وعرض النقود على المستوى

العام للأسعار في العراق من خلال بناء نموذج خطي متعدد، وقد توصلت الى أن كل من عجز الموازنة العامة وعرض النقود علاقة قوية وطردية موجبة بينهما من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى ( صابر و خوشناو ، 2019، الصفحات 20-58).

دراسة عقيل شاكر الشرع بعنوان اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي، وقد هدفت الدراسة من خلال نموذج التكامل المشترك واختبار للسببية الى قياس العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم خلال الفترة 1980-2011، وقد توصلت الى وجود علاقة طويلة وقصيرة المدى بين العجز الموازني والتضخم (الشرع، 2014، الصفحات 1-18).

دراسة عبد القادر شلال، محمد هاني بعنوان العجز الموازني كألية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2015، وقد هدفت الى مدى تأثير العجز الموازني على اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر ، وقد توصلت من خلال بناء نموذج قياسي ان هناك اثار سلبية ظهرت مع التوسع في العجز الموازني والذي يتم تغطيته من خلال تخفيض العملة المحلية، واصدار كتلة نقدية دون وجود مقابل لها، وهو ما كان له اثر سلبي على التضخم والمستوى العام للأسعار (شلال و هاني، 2018، الصفحات 110-122).

دراسة كل من بركات مراد بكرتي لخضر بعنوان دراسة تحليلية لأثر عجز الموازونات العامة في العرض النقدي واليات العلاج -حالة الجزائر-وقد هدفت الى تحليل التطورات التي طرأت على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2013-2016، وقد توصلت الى ان عجز الموازنة في الجزائر في تزايد مستمر بسبب زيادة الانفاق العام مع شح الموارد المالية، واعتماد الجزائر على موارد غير مستقرة وهو ما صاحبها زيادة الكتلة النقدية وبروز زيادة في معدل التضخم (بركات و كرتي ، 2019، الصفحات 11-28).

دراسة Begüm Erdil Şahin بعنوان Analysis of the relationship between inflation, budget deficit and money supply in turkey by ARDL approach: 1980-2017

والتي هدفت الى قياس وتحليل العلاقة التي تحكم كل من عجز الموازنة والتضخم والعرض النقدي في تركيا خلال الفترة 1970-2018 باستخدام نموذج ARDL ، وقد توصلت الى وجود علاقة ايجابية ذات معنوية قصيرة وطويلة المدى بين كل من العجز الموازني والتضخم والعرض النقدي.(Begüm , 2019, pp. 297-306)

أما دراستنا فستحاول قياس وتحليل اثر العجز الموازني على معدل التضخم باستخدام مقاربة ARDL وبالاعتماد على متغيرات تفسيرية مكونة من مؤشر مستوى أسعار المستهلك ومعدل النمو الاقتصادي وهذا خلال الفترة 2000-2018.

#### 1. التأسيس النظري لأثر العجز الموازني على التضخم:

هناك اجماع متزايد على ضرورة أن يسعى البنك المركزي إلى تحقيق استقرار الأسعار كهدف رئيسي له، يثير استئثار وتسارع التضخم في الدول التي تعتمد على السياسات المالية التوسعية إلى تجدد الاهتمام باستكشاف ما إذا كان العجز الكبير في الميزانية هي التي تدفع الأسعار، وقد أفرت بعض الدراسات التجريبية حول طبيعة التضخم وأسبابه في بعض الدول بأن التمويل النقدي لعجز الموازنة أمر مهم كمحدد للتضخم، كما أكد البعض الآخر أنه على الرغم من نمو النقود المعتدل نسبياً، إلا أن المشكلات المالية التي لم تتم معالجتها كانت السبب الرئيسي وراء عدم نجاح بعض الدول في كبح ضغوط الأسعار مما أدى إلى ارتفاع سعر صرف عملتها بشكل كبير، وفي النهاية انهيار في نظام سعر الصرف، لذلك تؤكد تلك الدراسات أن السياسة المالية تؤثر على نمو النقود (أي أن التضخم في نهاية المطاف ظاهرة نقدية). بينما يجادل البعض أن التغيرات في السياسة المالية تغير مستوى السعر على الرغم من أن نمو النقود يبقى دون تغيير نسبياً (أي أن التضخم ليس بالضرورة ظاهرة نقدية).

على المستوى النظري، جادل الأدب الواسع أن التأثير التضخمي للعجز في الموازنة يعتمد على تأثير العجز على الطلب الكلي والوسائل التي يمول بها العجز، كما تم تأسيس التفاعل الديناميكي ثنائي الاتجاه بين عجز الموازنة والتضخم من الناحية النظرية من خلال النظر في تأثير التغذية العكسية للتضخم المرتفع على عجز الموازنة من خلال التأثير السلبي للتضخم على عائدات الضرائب الحقيقية وهو ما يسمى في الأدب الاقتصادي عادة باسم تأثير " أوليفيرا - تانزي " (Anušić & Svaljek, 1996, pp. 74-80) " Olivera-Tanzi effect "

في الآونة الأخيرة برزت النظرية المالية لمستوى الأسعار كإطار تحليلي بديل لدور السياسة المالية كعامل رئيسي في استقرار الاقتصاد الكلي حيث ترى بأن التضخم ليس هو الميدان الوحيد للبنك المركزي ولكنه يخضع أيضاً لسيطرة السلطة المالية، فالبنك المركزي قد لا يكون قادراً على الالتزام بهدف التضخم إما لأن نمو النقود تملية السلطة المالية أو لأن السياسة المالية تؤثر بشكل مستقل على مستوى الأسعار ومعدل التضخم

(Omneia , 2008, pp. 2-3) .

ويمكن توضيح الروابط النظرية بين عجز الموازنة ومصادر تمويلها والتضخم من خلال مايلي :

### 1.1 الطلب الكلي (الانفاق الكلي) والتضخم:

بما ان التضخم يعرف بشكل دقيق بأنه حالة استمرار الارتفاع في المستوى العام للأسعار الكلية، فإن كل من النقديين والكنيزيين متفقين مع Friedman على ان التضخم هو دائما وأينما كان هو ظاهرة نقدية Monetary Phenomenon ، أي ان التضخم يحدث فقط لو كان هناك زيادة مستمرة في عرض النقود ( الحلاق و العجلوني، 2018، الصفحات 156-160).

أ. وجهة نظر النقديين :

وفقا لمنظور النقديين اذا كانت السياسة النقدية ملائمة لعجز الموازنة، فإن عرض النقود سيستمر في النمو لفترة طويلة، وعليه فإن جدول ومنحنى الطلب الكلي سينتقل الى اعلى جهة اليمين، ويؤدي ذلك الي زيادة الناتج اعلى من الناتج الطبيعي، وبمجرد أن يلتحق العمال بأعمالهم فإن الاجور والاسعار ستبدأ في الموازنة، وسيترتب على ذلك انتقال منحنى العرض الكلي الى الاعلى جهة اليسار، ويعود الاقتصاد الي مستواه الطبيعي ولكن بعد أن تكون الاسعار قد ارتفعت. فلو ان عرض النقود استمر في الارتفاع في السنة الثانية والسنة الثالثة فإن نفس الخطوات السابقة ستحدث، ففي كل مرة يستمر المستوي العام للأسعار في التحرك الى أعلى مدفوعا بالانتقال الاول للطلب الكلي ومتبوعا بموازنة العرض الكلي، مع نفي أنه قد يكون هناك عامل آخر خلاف عرض النقود هو المسؤول عن ارتفاع المستوي العام للأسعار .

ب. وجهة نظر الكينزيين:

يرى الكينزيون ان الزيادة في عرض النقود لها نفس الاثر على الطلب الكلي والعرض الكلي، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها النقديون، حيث نمو عرض النقود سيؤدي الي الاستمرار في الارتفاع الاسعار مسببا التضخم، وقد يكون هذا الاستنتاج غريب، فالتحليل الكينزي يسمح بعوامل أخرى بالتأثير على الطلب الكلي والعرض الكلي كالسياسة المالية (زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب)، وصددمات العرض، ولكن وجهة نظر الكينزيين تؤكد أن التضخم انما هو ظاهر نقدية، وحسب تحليلهم للعوامل الاخرى التي تؤثر على الطلب الكلي والعرض الكلي وفي حالة لم تكن تلك العوامل مصحوبة بزيادة نمو عرض النقود فإن التضخم لن يحدث، وانما يحدث تضخم فوري ولمرة واحدة فقط .

### 2.1. تضخم السياسة النقدية:

اتضح مما سبق أن نمو عرض النقود لا يمكن أن يتم من تلقاء نفسه كما أنه هو المولد للتضخم، ولكن لماذا يحدث التضخم، فإذا كان التضخم غير مرغوب فيه فلماذا يحدث، ولماذا تتبع الحكومات سياسيات نقدية توسعية. ان الحكومات في سعيها لتحقيق بعض الاهداف ينتهي بها الحال الي معدل عالي من نمو عرض النقود وبالتالي التضخم والسياسات الحكومية التي تكون عادة المصدر الغالب للتضخم هي ( عايب، 2010، الصفحات 181-185):

أ. تحقيق مستوى عالي من التوظيف والتضخم:

إن اول الاهداف التي يسعى واضعي السياسات اليها والتي تؤدي الي التضخم هي تحقيق مستوي عالي من التوظيف، وهناك القليل من الحكومات تبدي اهتماما للأثار التضخمية لسياساتها تلك، وهناك نوعان من التضخم اللذان يحدثا نتيجة السياسات النشطة لتحقيق مستوي عالي من التوظيف وهما: تضخم دفع التكاليف Cost Push Inflation ، و تضخم جذب الطلب Demand-Pull Inflation. خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة ، 1994، الصفحات 1509-1511).

ب. عجز الموازنة و التضخم:

مصدر آخر ممكن لتضخم السياسة النقدية هو عجز الموازنة، وتستطيع الحكومة تمويل العجز في الموازنة بواسطة المصادر المحلية من خلال الضرائب أو الاقتراض من ( البنك المركزي، البنوك التجارية، والمؤسسات غير المصرفية)، وقد يكون عن طريق مصادر خارجية من خلال السحب من الاستثمارات والاحتياطيات الخارجية، وسوف يتم التركيز على مصادر التمويل المحلية .

وينطوي مصدر التمويل على تأثير مختلف لعجز الموازنة على التضخم، وهذه الطرق التي تمول بها الحكومة نفقاتها يطلق عليها مصطلح قيد الميزانية الحكومية Government Budget Constraint ، ويقضي - قيد الميزانية - أن عجز الموازنة والذي يساوي فائض الإنفاق الحكومي على حصيللة الضرائب يجب أن يكون مساوياً لمجموع التغير في الأساس النقدي مضافاً إليه التغير في مقدار السندات الحكومية التي يحتفظ بها العامة وجبرياً يمكن صياغة قيد الموازنة الحكومية ( خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، 2002، صفحة 751).

ويلاحظ ان العجز يشمل فقط العجز الاساسي، أي الفرق بين النفقات الحكومية والايادات من الضرائب، فهو لا يوضح حجم العجز الذي يمول عن طريق الاقتراض والفائدة على الدين العام، واثر التضخم على اصل الدين العام والذي يزيد من تكلفة الاقتراض لتمويل العجز، كما لا يعكس هذا العجز اثر تغيرات قيمة العملة على طرفي الموازنة، ولا التمويل عن طريق الاقتراض الخارجي ( الافندي، 2006، الصفحات 17-24).

ويمكن توضيح وتتبع المقصود بقيد الموازنة عملياً الموضح في العلاقة السابقة، حيث:

- إذا تمكنت الحكومة إقناع السلطة التشريعية لتمويل نفقاتها كلياً عن طريق الضرائب فإن عجز الموازنة يكون معدوماً، وعليه فإن قيد الميزانية يوضح أنه ليس هناك حاجة لخلق النقود أو بيع سندات، ذلك لأن الميزانية الحكومية متوازنة.

- إذا فشلت سياسة الضرائب فإن الحكومة تواجه النفقات عن طريق بيع السندات بقيمة النفقات أو عن طريق خلق نقود بقيمة النفقات أيضاً، وفي كلا الحالتين فإن قيد الميزانية يستوفي عجز الموازنة قد يتساوى مع مقدار ما يحتفظ به العامة من سندات أو التغير في الأساس النقدي.

- كما يمكن استخدام الطرق الثلاثة السابقة مجتمعة.

إن التساؤل الذي يطرح أي من الطرق السابقة لتمويل العجز في الموازنة قد يكون لها تأثير مباشر على الأساس النقدي، وبالتالي على عرض النقود ومنه الطلب الكلي، ومن ثم على معدل التضخم، هذا مع فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ؟. ويمكن توضيح ذلك من خلال شرح مختصر لآلية انتقال كل من الطرق السابقة عملياً حيث:

أ. بالنسبة لتمويل العجز عن طريق الضرائب: فإن هذه الوسيلة في بداية الأمر تخفض العملة من التداول ( أي سحبها من العامة)، ثم تقوم الخزنة باستخدام تلك الأموال للدفع مقابل نفقاتها، ويترتب على ذلك أن العامة سيحصلون مرة ثانية على تلك النقود مقابل توريد للحكومة ما ترغب فيه من سلع وخدمات، وهذه السياسة لن تؤثر على الأساس النقدي ولا التضخم ( خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، 2002، الصفحات 752-758).

ب. تمويل العجز عن طريق الاقتراض " بيع السندات": عندما تقتض الحكومة من البنوك المحلية *Borrowing from banks* فإنها تفرض ضغوطاً على احتياطيات البنوك، وعندما تطلب البنوك المزيد من السيولة من البنك المركزي وفي حالة ترويدها فإن القاعدة النقدية تزداد، مما يؤدي إلى زيادة المعروض من النقود ومنه زيادة التضخم، أما إذا لم يتم ترويدها فستضطر البنوك إلى تخفيض الائتمان للقطاع الخاص من أجل تلبية الطلب المتزايد على الائتمان الحكومي من خلال شراء الديون، وغالباً ما يشار إلى هذا التخفيض مزاحمة الإنفاق الخاص وقد لا يؤدي إلى التضخم .

أما الاقتراض من الجمهور المحلي غير المصرفي) *Borrowing from non-bank domestic public* - الأسر والشركات والمؤسسات المالية بخلاف البنوك) فقد يبقى القاعدة النقدية على حالها دون أي تأثير على المعروض من النقود أو التضخم. ولكن في بعض الاحيان عند تمويل العجز على نطاق واسع بالسندات، فقد يتردد الجمهور في الحصول على المزيد من الديون الحكومية ، لأنهم سوف يشككون في قدرة الحكومة على تسديدها وسوف يؤدي ذلك إلى تضخم إضافي، لأن الأصل والفائدة على الديون المتراكمة قد يتم تمويلها جزئياً على الأقل عن طريق طباعة النقود. (Omneia , 2008, p. 7)

وعموماً فإن التمويل من خلال بيع سندات حكومية للعامة، ينظر اليه عادة بأنه تمويل غير تضخمي، ولكن البعض جادل في ان تلك الخطوات لا تكون ناجحة في الاجل الطويل، فالتمويل بإصدار السندات قد يصبح تضخمي بدرجة أكبر من التمويل النقدي. فتراكم العجز بسبب تراكم الدين العام الى مستوى تصبح لا تكفي حصيلة الضرائب أو الاقتراض من بيع السندات في تخفيض العجز، وهذا الوضع يدفع الحكومات في نهاية المطاف الي التمويل من خلال طبع النقود ( الاقتراض من البنك المركزي) ( الافندي، 2006، الصفحات 31-32).

ج. الاقتراض من البنك المركزي : *Borrowing from the central bank* : يعد الاصدار النقدي لتمويل العجز احد مكونات الدين العام الى جانب الاقتراض بإصدار السندات، و تتم العملية من خلال بيع السندات للبنك المركزي والذي يقوم بدوره بسداد قيمة السندات بعملة، وعندما تقوم الحكومة بسداد قيمة مشتريات السلع والخدمات من العامة بواسطة العملة فإن مقدار ما لدى العامة من عملة سوف يزداد، ومنه فإن الأساس النقدي يزداد وعليه قد يؤدي إلي التضخم.

كما يمكن الوصول إلى نفس النتيجة بطريقة أخرى لهذه السياسة، حيث أن الخزينة في خطوة أولى تباع السندات للعامة وهي عملية لا تؤدي إلي زيادة الأساس النقدي، والخطوة الثانية أن البنك المركزي يقوم بشراء السندات من العامة من خلال عمليات السوق المفتوحة والتي تؤدي إلي زيادة

الأساس النقدي، وهذه الطريقة الأخيرة لتمويل الإنفاق الحكومي كثيرا ما تسمى بطبع النقود Printing Money، ذلك أن النقود ذات القوة العليا (الأساس النقدي) إنما تُخلق خلال خطوات هذه الطريقة، كما يشار إليها بأنها تنفيذ الائتمان ذلك أن دين الحكومة المُصدر لتمويل الإنفاق الحكومي قد انتقل من أيدي العامة وحل محله نقود ذات قوة عليا .

وواضح مما تقدم أن سياستي الضرائب أو الاقتراض من العامة من خلال بيع السندات ليس لهما تأثير على الأساس النقدي، أما سياسة طبع النقود فهي التي تؤدي إلى زيادة الأساس النقدي، وعليه في هذا السياق يمكن طرح التساؤل هل يؤدي عجز الموازنة إلى التأثير على الأساس النقدي ومنه التضخم؟ .

إن هذا يتوقف على الطريقة التي يختارها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية، حيث إذا كان البنك المركزي يتبع سياسة نقدية تهدف إلى منع ارتفاع سعر الفائدة، ففي هذه الحالة فإن عجز الموازنة سيؤدي غالباً إلى طبع النقود، لأن إصدار السندات لتمويل عجز الموازنة سيترتب عليه زيادة عرض السندات وبالتالي انخفاض أسعارها، ومنه ضغوط تصاعدية على أسعار الفائدة. وبما أن البنك المركزي ينظر إلى ارتفاع أسعار الفائدة بأنه غير مرغوب، فإنه سيقوم بشراء السندات (زيادة الطلب عليها) وذلك بهدف رفع أسعارها وتخفيض أسعار الفائدة، ولما كان شراء البنك المركزي للسندات يؤدي إلى زيادة الأساس النقدي فإن الأثر النهائي لتمويل العجز عن طريق إصدار السندات هو زيادة عرض النقود. إذا كان العجز مستمر فإن الضغوط التصاعدية على أسعار الفائدة ستستمر وسيقوم البنك المركزي مرة ثانية وثالثة بشراء السندات، وتستمر الزيادة في عرض النقود ومنه حدوث التضخم .

وعليه إذا كان البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية يهدف إلى عدم رفع سعر الفائدة فإن سياسة تمويل العجز عن طريق الاقتراض سينتهي أثرها مثل سياسة إصدار العملة، وكلا السياستين ستؤثران على الأساس النقدي بالزيادة - ولكن ليس كل الاقتصاديين متفقين على أن عجز الموازنة سيؤدي إلى زيادة الأساس النقدي بالطريقة السابقة (خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، 2002، صفحة 760)، إذا واضح مما تقدم أن التضخم ينتج فقط عندما ينمو رصيد عرض النقود باستمرار، كما يمكن الإجابة عن التساؤل السابق عما إذا كان عجز الموازنة الممول عن طريق طبع النقود يؤدي إلى التضخم؟ إن الجواب عن ذلك بالإيجاب وذلك في حالة فقط (خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، 2002، صفحة 972).

- أن العجز في الموازنة كان مستمراً وليس مؤقتاً؛
- يتم تمويل العجز المستمر من خلال طبع النقود

### 3.1. تأثير أوليفيرا- تانزي Olivera-Tanzi effect :

كما تمت الإشارة سابقاً فإن لرابط التضخم والعجز في الموازنة" تفاعلاً ثنائي الاتجاه من خلال تأثير التغذية العكسية للتضخم المرتفع على عجز الموازنة، فالتأثير السلبي للتضخم على عائدات الضرائب الحقيقية يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية، من خلال زيادة المعروض النقدي اللازم لتمويل هذا العجز الناجم عن التضخم، لذلك توجد عملية تقوية الذات ؛ استمرار عجز الموازنة يدعم التضخم ، الأمر الذي يقلل بدوره من عائدات الضرائب الحقيقية ؛ إن هبوط الإيرادات الضريبية الحقيقية يستلزم زيادة العجز في الموازنة وهكذا هلم جرا (Omneia , 2008, p. 7) .

### 4.1. النظرية المالية لمستوى السعر The fiscal theory of the price level :

تؤكد هذه النظرية أن مستوى الاسعار يتحدد إلى حد كبير من خلال الاعتبارات المالية، وهناك نسختين لـ FT: النظرية المالية FT التقليدية ضعيفة الشكل والنظرية المالية FT القوية حديثة الشكل، تفترض النظرية المالية الضعيفة أن التضخم هو بالفعل ظاهرة نقدية ، لكن نمو النقود تمليه السلطة المالية، وبالتالي فإن البنك المركزي لا يتحكم في المعروض من النقود، اما النظرية المالية القوية ترى بأنه حتى لو لم يتغير نمو النقود فإن السياسة المالية تؤثر بشكل مستقل على مستوى الأسعار ومعدل التضخم، وهكذا تشير FT القوية إلى أن البنك المركزي قد لا يكون قادراً على الالتزام بهدف التضخم لأن التضخم ليس بالضرورة ظاهرة نقدية.(Omneia , 2008, p. 8)

ومن الآثار التي تنجم عن التضخم المصاحب لعجز الموازنة نذكر ( صابر و خوشناو ، 2019، صفحة 30):

- إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة عشوائية لصالح الاغنياء على حساب الفقراء، نتيجة لتدهور دخولهم الحقيقية من جراء ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يؤثر على المستوى المعيشي.
- احداث تفاوت في توزيع الثروة الوطنية وهذا بفعل تدهور القوة الشرائية للنقود وتآكل القيمة الحقيقية للاصول المالية والنقدية، وهو ما يؤدي الى إعادة بناء الارصدة على شكل عقارات...

- انتشار ظاهرة الدولار من خلال تخلي الافراد عن العملة الوطنية سبب تأكل المستمر في قوتها الشرائية بفعل التضخم، وهو ما يفقدها الثقة في المعاملات.

- تدهور سعر الصرف العملة الوطنية مقابل باقي العملات الاجنبية، حيث ان تدور سعر العملة المحلية سيؤدي الى زيادة التضخم وهو ما يعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، بالاضافة الى عجز في الميزان المدفوعات، ويزداد بعدها العجز الموازي أكثر من السابق

## 2. قياس أثر التضخم على العجز الموازي في الجزائر:

تم صياغة نموذج لدراسة اثر العجز الموازي على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000-2018 وذلك باستخدام متغيرات العجز الموازي، معدل النمو الاقتصادي، و العرض النقدي، ومعدل التضخم، بناء على احصائيات البنك الدولي، حيث نفترض العلاقة الطردية بين العجز الموازي و معدل التضخم الاقتصادي، وبالتالي فإن الدراسة ستقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، الذي قام (Pesaran & Smith, 2001)، و (Pesaran & Shin 1999)، بتطوير منهجية تتيح إمكانية الجمع بين متغيرات ذات مستوى أكبر من التكامل مثل  $I(0)$  و  $I(1)$ ، ولا يشترط أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى، ولكن الشرط الوحيد لتطبيق هذه المنهجية هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ . يمكن كتابة متغيرات الدراسة على النحو التالي:

$CPI$  : معدل التضخم يقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك؛

$DB$  :معدل العجز الموازي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي؛

$GRO$  :معدل النمو الاقتصادي؛

$M_2$  : نمو الكتلة النقدية.

## 1.2. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، معدل نمو الكتلة النقدية ، ولأجل ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لجذور الوحدة، و اختبار **Phillips Perron** ، الذي يعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، و يتم اجراء هذا الاختبار في أربعة ( هتهات، 2006، صفحة 137) ، والناتج كانت في الجدول.

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة

اختبار ADF						
الفروق			المستويات			
بدون اتجاه ولا مقطع	اتجاه عام ومقطع	مقطع	بدون اتجاه ولا مقطع	اتجاه عام ومقطع	مقطع	
-5.563908 (0.0000)	-5.427373 (0.0027)	-5.607347 (0.0004)	0.377081 (0.7810)	-3.801151 (0.0427)	-3.639133 (0.0155)	CPI
-4.998298 (0.0001)	-4.776811 (0.0075)	-4.947089 (0.0012)	-1.841676 (0.0636)	-2.512410 (0.3188)	-1.675593 (0.4260)	DB
-6.805307 (0.0000)	-6.669366 (0.0003)	-6.639523 (0.0000)	-0.805322 (0.3522)	-3.767120 (0.0494)	-1.313004 (0.5984)	GRO
-4.209924 (0.0003)	-3.855377 (0.0407)	-4.017739 (0.0083)	-1.762597 (0.0743)	-4.320999 (0.0197)	-3.242289 (0.0340)	$M_2$
اختبار P-P						
الفروق			المستويات			
بدون اتجاه ولا مقطع	اتجاه عام ومقطع	مقطع	بدون اتجاه	اتجاه عام ومقطع	مقطع	
-10.79482 (0.0000)	-10.56458 (0.0000)	-10.88418 (0.0000)	-0.982126 (0.2794)	-5.310808 (0.0025)	-3.639206 (0.0155)	CPI
-5.033261 (0.0001)	-4.801958 (0.0072)	-4.979874 (0.0012)	-1.823528 (0.0659)	-2.512410 (0.3188)	-1.675593 (0.4260)	DB
-6.746325 (0.0000)	-6.610874 (0.0003)	-6.597765 (0.0001)	-1.189324 (0.2052)	-3.371083 (0.0869)	-2.588837 (0.1133)	GRO
-7.930789	-9.269122	-8.402114	-1.509246	-5.041716	-3.242289	$M_2$

(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.1195)	(0.0042)	(0.0340)
----------	----------	----------	----------	----------	----------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

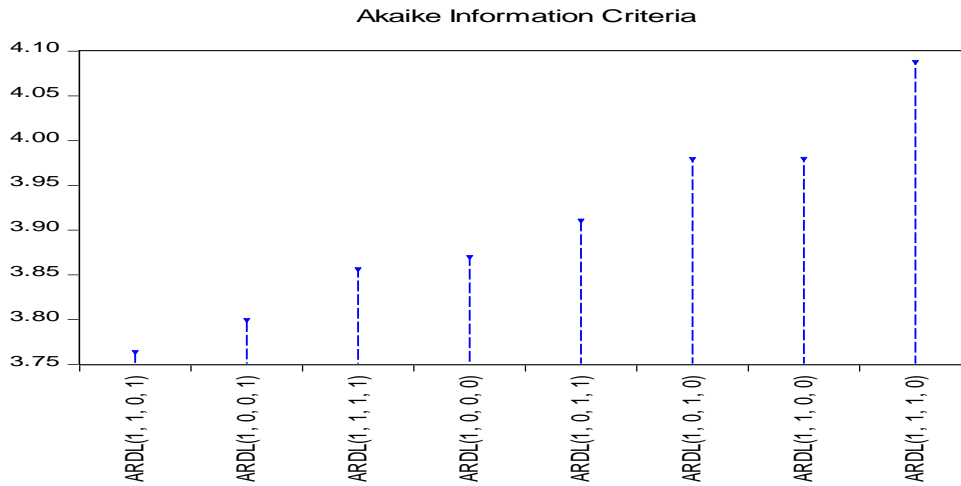
تشير نتائج الجدول من خلال تطبيق اختباري **ADF** و **PP** الى ان نتائج الاختبارين جاءت متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الامر الذي يعني أنها غير معنوية احصائيا، لذا تم قبول فرضية عدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها.

أما عند الفرق الاول فإن كل المتغيرات معدل التضخم، معدل النمو، الكتلة النقدية، العجز الموازني كانت مستقرة في الفرق الاول، عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، ونستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي فإن استقرار السلاسل الزمنية يحقق لنا شرط استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

## 2.2 تحديد فترة الإبطاء المثلى: VAR Lag Order Selection Criteria

يسمح هذا الاختبار بتحديد فترات الإبطاء المثلى، بناء على قيم معيار **Akaike** فإن مدد الإبطاء الزمني (1, 1, 1, 0)، والتي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار حيث تشير القيم (1)، (0)، (1)، (1) إلى عدد مدد التخلف الزمني للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب. وكانت نتائج الاختبار كما في الشكل.

الشكل (1): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج (ARDL)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

3.2 اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) باستخدام منهج ARDL: العمل على اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة ومعدل التضخم، ومن أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث يتم استخدام اختبار (F-Statistic) لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و 10%) كما يبين الجدول.

الجدول (2): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
		Signif.	I(0)	I(1)
Test Statistic	Value			
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.552647	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية ( $F=6.552647$ ) لاختبار **Wald** أكبر من الحدود العليا (**I1 Bound**) لدرجات معنوية كل من (1%)، (2.5%)، (5%)، (10%)، والتي كانت على التوالي (5.61)، (4.89)، (4.35)، (3.77)، ومنه نرفض فرضية العدم، أي توجد علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

**4.2. تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:** بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، لذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة نموذج **ARDL**.  
 - تقدير العلاقة طويلة الأجل:

الجدول (3): نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficien t	Variable
0.0306	-2.478867	0.053093	0.131612	DB
0.0332	-2.433337	0.190674	0.463974	GRO
0.0364	1.005129	0.087722	0.088172	M2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- إشارة معامل عجز الموازنة سالبة، وتدلل على وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ( $P = 0.0306$ )، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -0.131612، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من عجز الموازنة إلى معدل التضخم، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة عجز الموازنة بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 13.16%.

- إشارة معامل النمو الاقتصادي سالبة، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتدلل على وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ( $P = 0.0332$ )، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -0.463974، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من النمو الاقتصادي إلى معدل التضخم، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة النمو الاقتصادي بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 46.39%.

- إشارة معامل العرض النقدي موجبة، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتدلل على وجود علاقة طردية بين معدل العرض النقدي ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ( $P = 0.0364$ )، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.088172، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من العرض النقدي إلى معدل التضخم، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة العرض النقدي بـ 1% سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ 8.81%.

ومن نتائج التقدير فإن معادلة تصحيح الخطأ **ECM** ستأخذ الشكل التالي:

$$EC = CPI - (-0.1316DB - 0.4640GRO + 0.0881M2)$$

- تقدير العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):

الجدول (4): نتائج اختبار العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficien t	Variable
0.0098	3.114475	1.835298	5.715988	C
0.0004	-5.040835	0.238714	1.203316	CPI(-1)*
0.0483	-2.220419	0.071324	0.158370	DB(-1)
0.0447	-2.264588	0.246538	0.558307	GRO**
0.3353	1.007587	0.105300	0.106099	M2(-1)
0.6399	-0.481130	0.075350	0.036253	D(DB)
0.4937	-0.707874	0.075589	0.053507	D(M2)
0.0001	-5.775719	0.208340	0.203316	CointEq(-1)*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ كما جاء في الجدول 4 فقد كانت قيمته سالبة (-0.203316) ومعنوية (0.0001)، ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وهذا يعني هذا أن حوالي 20.33% من انحراف قيمة التضخم في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (1/0.203316=4.91)، أي ما يقارب 5 سنوات من أجل الوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، بمعنى أن 20.33% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل التضخم في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية (عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، والعرض النقدي). من جهة أخرى بلغت قيمة التحديد 0.7825، حيث تعكس القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين ان المتغيرات المستقلة تفسر 78.25% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، والباقي يعود إلى عوامل أخرى.

## 5.2. اختبار صلاحية النموذج:

- اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج: من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء نلجأ إلى إختبار: **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار كما يبينه الجدول 5 حوالي (F0.593488) باحتمال أكبر من 5% (35.04%)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

الجدول (5): نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.593488	Prob. F(2,11)	0.5726
Obs*R-squared	2.097340	Prob. Chi-Square(2)	0.3504

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

- تجانس(ثبات) تباين البواقي(الأخطاء) النموذج: هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار(ARCH)، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج في الجدول 6 تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت  $(=F0.028040)$  باحتمال أكبر من 5% (85.86%)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

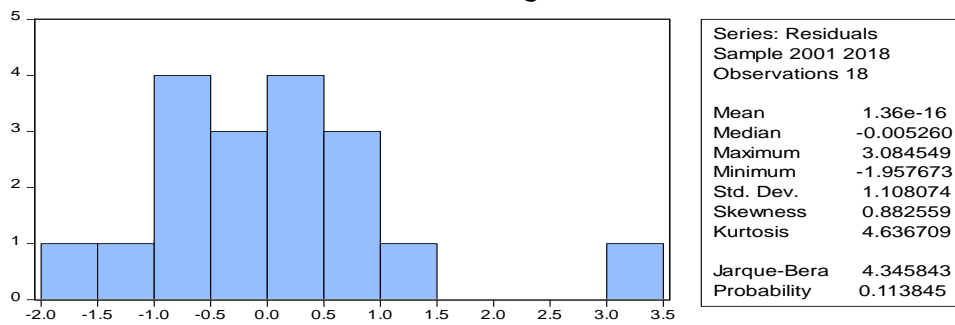
الجدول (6): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.028040	Prob. F(1,15)	0.8693
Obs*R-squared	0.031719	Prob. Chi-Square(1)	0.8586

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10).

- اختبار Jarque-Bera : وهذا بهدف التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، ويظهر الشكل (2) نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 11.38% وهي أكبر من 5%، وبالتالي فإن بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً، ولا توجد هناك مشكلة التوزيع الطبيعي.

الشكل (2): نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10).

- اختبار صحة تحديد الشكل الدالي: بهدف اختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي، نستخدم اختبار والنتائج كانت في الجدول 7 ، اين يتضح من الجدول ان احتمال احصائية F تساوي 54.44 % وهي اكبر من 5% ، وهذا ما يثبت صحة ملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

الجدول (7): نتائج اختبار Ramsey

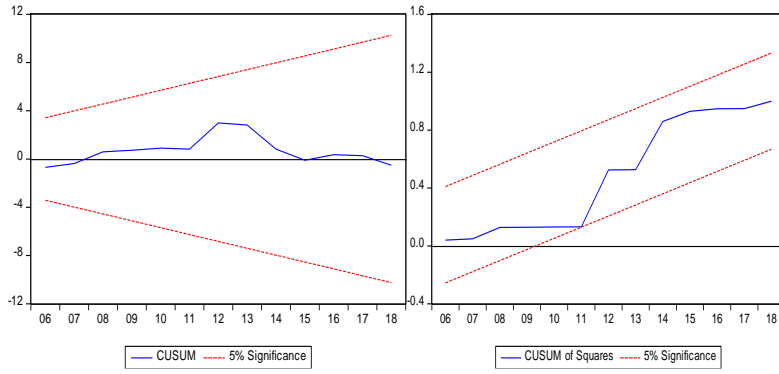
Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.627514	10	0.5444
F-statistic	0.393774	(1, 10)	0.5444

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10).

## 6.2. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج:

لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ، من أجل التأكد من سكون النموذج يجب ان يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعندها يمكن قبول فرضية عدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات والسكون كما يوضح الشكل 3 .

الشكل (3): اختبار المجموع التراكمي للبقايا المعادة، وللمربعات البواق المعادة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من الواضح أن النتائج تؤكد وجود علاقة قصيرة وطويلة بين العجز الموازني مع معدل التضخم، اين وجدنا علاقة عكسية بينهما، كذلك بالنسبة العرض النقدي فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية طويلة المدى بينها وبين التضخم، أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فالنتائج بينت وجود العلاقة بينها وبين التضخم وهي علاقة عكسية تتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن تحقيق معدلات نمو مستمرة وعلى المدى الطويل ستؤدي الى انخفاض في معدل التضخم بفعل تنشيط الاقتصاد والاستثمار، رغم ان هذا النمو هو نمو مشوه يهيمن عليه قطاعات غير انتاجية، وفي دراسات يحددون عتبة 6.5 % في معدل التضخم للحكم على نوع العلاقة بينهما ( شلوفي و عزوي، 2017، الصفحات 1-15).

ويمكن تفسير كل ما سبق الى الاعتبارات التالية:

- كون معظم العجز في الموازنة في الجزائر تم تمويله منذ 2009 الي غاية بداية 2017 من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد، وفي سنة 2016 كذلك تم تمويل العجز جزئيا من خلال الاقتراض السندي (من البنوك، والمؤسسات المالية غير البنكية، والشركات والجمهور)، وهذا النوع من الاقتراض يكبح التضخم.

- ايضا تمويل العجز عن طريق مصادر خارجية من خلال السحب من الاستثمارات والاحتياطات الخارجية ( التراجع في احتياطي الصرف) وهو ما يبطئ العرض النقدي ومنه التضخم.

- قد تكون طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم من زاوية أخرى - غير زاوية الكتلة النقدية " أو فجوة الناتج"، فقد يكون من زاوية التضخم المستورد والذي يقاس من خلال مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير، أو التغيرات في سعر الصرف (وخاصة تدهور قيمة العملة المحلية أمام الدولار واليورو) وهو ما يرفع أسعار السلع المستوردة، أو الجباية، أو تكاليف عناصر الإنتاج - وخاصة العمل - باعتبار كلها كمحددات للتضخم.

- قد يكتسي التضخم طابع هيكلي مرتبط بالسوق المحلي غير المنظم والذي تنقصه الشفافية والتنافسية، ويسيطر عليه صناع سعر (مضاربين) مهيمنين، وعليه يفسر التضخم بتوقعات لا أساس لها للمتعاملين الاقتصاديين، هذا بالنظر إلى التغيرات الفعلية أو المتوقعة لتطور المحددات السابقة للتضخم،

- كما ان لسياسات الدعم لأهم المنتجات واسعة الاستهلاك والتي قد تدخل في مؤشر **CPI** الاثر البالغ في تشويه طبيعة العلاقة، بالإضافة الى ذلك وكما هو معروف اعتبار أن مؤشر أسعار المستهلك يقيس أسعار سلة أكثر محدودية من السلع والخدمات (السلع والخدمات المنزلية فقط).

- من جهة اخرى قد يساهم زيادة العرض النقدي في التأثير على معدل التضخم في الاجل الطويل، وذلك إذا ما أدى تأثير التوسع الائتماني ( المقدم للقطاعات المنتجة) في التأثير على العرض الحقيقي من السلع والخدمات، ولكن شرط اخذ بعين الاعتبار وضعية معدل النمو الحقيقي في الناتج (الذي يعكس العرض) مقارنة مع معدل نمو عرض النقود (الذي يعكس الطلب).

3. الخلاصة :

من خلال دراسة أثر العجز الموازي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2018 وباستعمال نموذج **ARDL** نخرج بالنتائج التالية:

- كل متغيرات الدراسة: معدل التضخم (CPI)، معدل النمو (GRO)، الكتلة النقدية (M2)، العجز الموازي (DB) كانت مستقرة في الفرق الاول، وبنفس الدرجة.
- توجد علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل والقصير.
- وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم، بحيث أن زيادة عجز الموازنة بـ1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 13.16%. كون معظم العجز في الموازنة في الجزائر تم تمويله بالانقطاعات من صندوق ضبط الموارد، كذلك تم تمويل العجز جزئياً من خلال الاقتراض السندي، وهذا النوع من الاقتراض يكبح التضخم، كما تم ايضا تمويل العجز خلال السحب من الاستثمارات والاحتياطيات الخارجية ( التراجع في احتياطي الصرف) وهو ما يبطئ العرض النقدي ومنه التضخم.
- وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، بحيث أن زيادة النمو الاقتصادي بـ1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 46.36%. وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية
- وجود علاقة طردية بين معدل العرض النقدي ومعدل التضخم، بحيث أن زيادة العرض النقدي بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 8.81%. وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية
- باعتبار أن معامل تصحيح الخطأ الذي كانت قيمته سالبة ومعنوية، هذا يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، ويعني هذا أن حوالي 20.33% من انحراف قيمة التضخم في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية أو المدى القصير.
- لذلك نوصي بضرورة تحقيق التنسيق بين السياسات المالية والنقدية ومحاربة الفساد لخلق مناخ ملائم للاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مستديم والوصول الى معدلات تضخم منخفضة.
- ضرورة التركيز على زيادة الانتاجية وتنشيط القطاعات المنتجة والابتعاد عن النمو المشوه مع الاهتمام بالعنصر البشري.
- ضرورة التركيز على السياسات الاقتصادية الطويلة الاجل التي تحدث تغيرات هيكلية وبنوية في هيكل الانتاج.

#### الإحالات والمراجع:

- سامي سعيد الحلاق، و محمود محمد العجلوني. (2018). النقود والبنوك والمصارف المركزية. عمان، الاردن: دار اليازوري.
- شاكِر عقيل الشرح. (2014). اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، العدد 16، 1-18.
- مراد بركات ، و لخضر كرتي . (2019). دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي واليات العلاج -حالة الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد3، العدد1، 11-28.
- احمد عبد الله سلمان الوائلي، و مرتضى حسين لفته البدي. (2015). التأثير المتبادل لظاهرتي التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2011. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، العدد 20.
- السعيد هتهات. (2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. الجزائر: جامعة ورقلة.
- أنيسة عثمانى ، و لامية بوحسان . (2018). دراسة قياسية لأثر العجز الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج VAR.
- سامي خليل. (1994). نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة . القاهرة، مصر: وكالة الاهرام للنشر والتوزيع.
- سامي خليل. (2002). اقتصاديات النقود والبنوك. القاهرة ، مصر: دار النهضة العربية.
- صباح صابر ، و محمد خورشناو . (2019). تحليل وقياس اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للاسعار في العراق للمدة 1988-2017. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق المجلد 11، العدد 25، 20-58.

- عبد القادر شلالي، و محمد هاني. (2018). العجز الموازني كألية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2015. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 110-122.
- عمير شلوفي، و عبد الباسط عزاوي. (2017). العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم: دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 الى 2016. مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة الواد، العدد 3، 1-15.
- محمد احمد الافندي. (2006). عجز الموازنة والدين العام والحجم الامثل للدين العام - دراسة نظرية تقييمية للادبيات المعاصرة. مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50، 17-24.
- وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي؛ دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. عمان ، الاردن: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- Anušić, Z., & Svaljek, S. (1996). Olivera-Tanzi Effect: Theory And Its Manifestation In The Croatian Stabilization Programme. Croatian Economic Survey; No.3, 74-80.
- Begüm , E. Ş. (2019). Analysis of the relationship between inflation, budget deficit and money supply in turkey by ARDL approach: 1980-2017. Journal of Life Economics, Volume 6, Issue 3, 297-
- Omneia , A. H. (2008). The impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt. Working Paper No. 141, E C E S, 2-3.